شنـاشيــل

إنهم يستهينون بنا!

■ عدنان حسين

نريد أن نعرف.. فمن حقنا أن نعرف، ومن واجب الحكومة أن تجعلنا على علم تام بكل ما تفعله، فهي الهيئة التي اختارها وكلّفها بإدارة شؤون البلاد من يُفترض أنهم ممثلو الشعب المنتخبون، والشعب هو نحن الذين نريد أن نعرف.

حتى الآن لم تقل الحكومة لنا هل أُقيل وزير الكهرباء رعد شلال إقالة؟ أم أنه استقال من تلقاء نفسه؟ ولماذا أقيل أو استقال؟

الوزير شلال كُلّف علناً بتولي حقيبة الكهرباء، وهي من أهم الحقائب الوزارية في الوقت الراهن، حيث يلتاع العراقيون جميعاً، باستثناء سكان المنطقة الخضراء في بغداد وأمثالهم في المدن الأخرى، من النقص المستدام في أم الحاجات: الكهرباء. والوزير شلال أدى اليمين الدستورية أمام مجلس النواب والشعب الذي تابع إجراءات القسم على شاشات التلفزيون. والوزير شلال تعهّد في قسمه بتأدية واجباته على خير ما يُرام وخدمة الشعب بأفضل ما يُمكن. لكنّ الوزير شلال تراجع عن هذا القسم وأخل بالوعد ونكث العهد، طوعاً أو جبراً، خلسة من دون أن يُبدي هو أو الحكومة أسباب سحبه أو انسحابه من مقعده الوزاري.

قبل هذا السحب أو الانسحاب، كان ثمة افتضاح لقضية تتعلق بتوقيع عقدين لبناء محطتي كهرباء مع شركتين إحداهما مفلسة والثانية ورقية (وهمية ولا وجود لها إلا على الورق مثل عشرات من الشركات التي وقّعت عقوداً مع الوزارات المختلفة في سنوات مختلفة، وهي شركات لها في الغالب علاقة مع وزراء ونواب ومسؤولين كبار آخرين في الدولة وأقارب لهم من اجل سرقة الملايين من أموال الشعب بصورة قانونية!!). وبعدما عرف القاصي والداني بالفضيحة أعلن عن أن رئيس الوزراء أقال الوزير شلال، ثم عندما نبّه أحدهم، أو بعضهم، إلى أن إقالة الوزراء من اختصاص مجلس النواب الذي أدوا اليمين أمامه، أعلن أن رئيس الوزراء أرسل كتاباً إلى البرلمان يطلب فيه إعفاء شلال من منصبه.

كان المنتظر عند هذه النقطة أن يستدعي مجلس النواب الوزير كيما يستجوبه ويعرف حقيقة الأمر منه: هل كان هناك فساد مالي وإداري في قضية المحطتين؟ من المسؤول عن هذا الفساد؟ من هم الشركاء في هذا الفساد داخل وزارة الكهرباء والحكومة وخارجهما؟ ما دور وعلاقة كبار المسؤولين الموقّعين بالموافقة على العقدين إلى جانب الوزير وبينهم نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة؟ أم أن الأمر برمته مجرد خطأ ناجم عن سهو وإهمال؟ لكن المجلس لم يستدع الوزير، وبعد أيام من الحيص والبيص صرّح خلالها الوزير المستقيل أو المقال بأنه تعرّض إلى ضغوط قوية لم يُفصح عنها تماماً، سمعنا وقرأنا أن رئيس الوزراء أوكل وزارة الكهرباء إلى نائبه لشؤون الطاقة (!) من دون بيان رسمي وإعلان واضح وصريح بإقالة أو استقالة الوزير شلال.

ليس لهذا سوى معنى واحد هو الاستهانة البالغة بالشعب وبحقه في أن يعرف ما يجري ويدور في أروقة حكومته وفي كواليسها.

وهذه الاستهانة لا تتحمل وزرها الحكومة وحدها، فمجلس النواب مسؤول هو الآخر، لأنه يتوانى في القيام بواجبه الذي كلفه به الشعب يوم انتخبه، وهو بهذا، كما الحكومة التي لا تؤدي واجبها حيال المجلس والشعب، غير جدير بتمثيل الشعب.

adnan.h@almadapaper.net

أنباء عن قرب انتهاء الملف

مصادر تكشف عن توافق بين الكتل حول مرشحي الوزارات الأمنية والحسم بعد العيد

□ بغداد / المدى

كشفت مصادر نيابية في التحالف الوطني أن الأخير سيقدم مرشحه لوزارة الداخلية اليوم الاثنين، مؤكدة أن رئيس الوزراء نوري المالكي عازم على حسم الملف بعد عطلة عيد الفطر المبارك. يأتي ذلك في وقت أعلنت فيه نائب عن القائمة العراقية إن القائمة سترشح رعد مولود التكريتي لحقيبة الدفاع.

وقال مصدر في التحالف الوطني إنّ "التحالف سيعلن خلال اجتماع يعقده اليوم عن أسماء المرشحين بشكل رسمي لشغل منصب وزارة الداخلية بعد حصول التوافق عليها من أغلب الكتل السياسية المنضوية في التحالف"، لافتاً إلى أنّ "هناك عدة أسماء مطروحة من أغلب الكتل في التحالف لشغل المنصب من بينها ائتلاف دولة القانون". وأضاف أنّ "رئيس الوزراء نوري المالكي جاد في حسم ملف الوزارات الأمنية بعد انتهاء عطلة عيد الفطر المبارك وذلك لإبعاد التهم عنه بسعيه في الاستحواذ على القرار الأمني بالإضافة إلى رغبته في التفرغ لإدارة مجلس الوزراء". من جهته أكد النائب في التحالف الوطني عن دولة القانون هيثم الجبوري أن "حسم ملف الوزارات الأمنية بات وشيكا ومن المتوقع أن يتم بعد عطلة العيد". وقال الجبوري في تصريح صحفي إن "حسم الوزارات الأمنية بات قريبا نتيجة أجواء الانفراج التي تعيشها العلاقة بين دولة القانون والقائمة العراقية". وأوضح الجبوري أن "رئيس الوزراء عاكف على دراسة السيرة الذاتية لـ[٩] مرشحين من القائمة العراقية لمنصب وزير الدفاع على الرغم من رفض اغلبهم في المرات السابقة". وأشار الجبوري إلى أن التحالف الوطني اتفق على آلية التصويت الداخلي لحسم مرشح وزارة الداخلية والخروج بمرشحه النهائي". وبين أن "التيار الصدري رشح النائب شيروان الوائلي، ورشح المستقلون النائب رياض غريب، فيما رشح حزب الدعوة توفيق الياسري لمنصب وزير الداخلية". وتوقع الجبوري أن يكون حسم ملف وزارة الداخلية من قبل التحالف الوطني بالأمر اليسير والبسيط". وكشف عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي أن قائمته أعلنت عن ترشيح رعد مولود مخلص لوزارة الدفاع، مبيناً أن قائمته اتفقت بجميع مكوناتها على ترشيح مخلص لمنصب وزير الدفاع. وأوضح الزوبعي: أن "ترشيح مخلص لوزارة الدفاع جاء بعد أن اتفقت جميع مكونات القائمة العراقية على قبول توليه المنصب"، مشيرا إلى أن "القائمة العراقية قدمت خلال الفترة الماضية أسماء عديدة ولكن تم رفضها جميعا من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، بحجة عدم تطابق المعايير المحددة لمرشحي الحقائب الأمنية مع الأسماء المقدمة". وتابع أن "رعد مولود مخلص من الشخصيات الوطنية وتنطبق عليه المعايير المحددة من الاستقلالية والمهنية والنزاهة"، على حد وصفه. وعلى صعيد متصل، أكد مصدر مطلع من داخل التحالف الوطني أن رعد مولود مخلص يحظى بدعم وقبول رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وان كتلة دولة القانون لا تمانع في توليه أي وزارة أمنية سواء كانت الداخلية أو الدفاع. إلا أن مقرر مجلس النواب والنائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي نفى أن تكون قائمته قد رشحت التكريتي لحقيبة الدفاع. وقال الخالدي لـ "المدى" إن جميع قيادات القائمة العراقية خارج البلاد ولم يتم عقد اي اجتماع فيما بينهم لترشيح أي شخص لحقيبة الدفاع.

وأرسلت القائمة العراقية، قائمة تضم تسعة مرشحين لحقيبة الدفاع إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني تضمنت وزير الداخلية السابق جواد البولاني، ووزير الداخلية الأسبق فلاح النقيب، واللواء المتقاعد لؤي الطبقجلي، وهشام الدراجي (عسكري في الجيش السابق)، وصلاح الجبوري (عسكري في الجيش السابق)، وعلي العبيدي (عسكري في الجيش السابق)، وحامد الحمداني ،(عسكري في الجيش السابق)، والنائب سالم دلي، والنائب عبد الله الجبوري . يشار إلى أنّ الوزارات الأمنية مازالت شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حالياً بالوكالة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لوزارة الداخلية ووزير الثقافة سعدون الدليمي الذي تم تكليفه بإدارة وزارة الدفاع وكالة. وكان قادة الكتل السياسية قد اتفقوا في اجتماع عقد بمقر رئاسة الجمهورية وبرعاية الرئيس جلال طالباني في الثالث من الشهر الحالي على حسم عدد من الملفات العالقة بين الكتل السياسية كمجلس السياسات الإستراتيجية وملف التوازن والوزارات الأمنية إضافة إلى إبقاء جزء من القوات الأمريكية في العراق لغرض التدريب.

تبرئة جنود بريطانيين من تعذيب وقتل معتقلين عراقيين في البصرة

□ بغداد / المدى

خلص تحقيق بريطاني دام ثلاث سنوات بهدف كشف ملابسات موت مواطن عراقي بعد يومين من اعتقاله من قبل القوات البريطانية في البصرة عام٢٠٠٣، إلى تبرئة القوات البريطانية من تهم ارتكاب أعمال التعذيب وإساءة المعاملة المنهجة.

وذكرت صحيفة "ذي تلغراف أون صنداي" أن القرار صدر عن لجنة تحقيق ترأسها قاضي محكمة الاستئناف المتقاعد السير ويليام غاج في أكبر عملية تحقيق عسكرية بريطانية في حرب العراق. وأضافت أن نتائج التحقيق لن تنهي المعركة القانونية ضد الجيش البريطاني وأفعاله بالعراق، حيث يقول محامو حقوق الإنسان الذين يتولون قضايا أربعين عراقيا (من ضمنهم موسى) إنهم يريدون مقاضاة الجيش البريطاني على أعمال تعذيب وقتل ارتكبت بحقهم وحق ذويهم. ونقلت الصحيفة عن القادة العسكريين البريطانيين ارتياحهم لنتائج التحقيق رغم تضمنه انتقادات شديدة لطريقة عملهم في العراق، وقال ضابط بريطاني رفيع إن "التحقيق لم يجد أدلة على وجود اضطهاد ممنهج لأنه لم يكن هناك شيء كهذا". وبين أن موت بهاء موسى يظل لطخة في سمعة الجيش البريطاني، مشيرا إلى أن موسى كان شخصا مدنيا تعرض للضرب حتى الموت في المعتقل البريطاني ولم يتم تحميل المسؤولية لأي شخص عن ذلك وهذا يعتبر فشلا ذريعا. وقالت الصحيفة إن محامي الضحايا العراقيين يؤكد أن موت موسى كان جزءا من إساءة معاملة منظمة بحق المدنيين من قبل الجنود البريطانيين. ورأت أن التقرير النهائي للتحقيق لم "يجد دليلا" على ارتكاب أعمال تعذيب واضطهاد وقتل ممنهجة بحق من حمل السلاح ضد القوات الأجنبية في العراق، إلا أن ذلك لا يعني عدم توجيه انتقاد شديد لهرمية إصدار الأوامر في الوحدات البريطانية التي عملت في العراق.

وكان بهاء موسى البالغ من العمر ٢٦ عاما والذي يعمل موظف استقبال في أحد فنادق البصرة قد توفي في المعتقل، وأظهرت نتائج التشريح التي أجريت على جثته آثار اختناق و٩٣ جرحا وأضلاع مكسورة وكسر في عظم الأنف. والقي القبض عليه بمعية تسعة رجال في الفندق في ١٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣ من قبل جنود بريطانيين. وجاء هذا بعد أربعة أسابيع من قيام مسلحين بقتل ثلاثة من أعضاء الشرطة العسكرية الملكية البريطانية. وأشارت المعلومات الاستخبارية في ذلك الوقت إلى أن موسى كان واحدا من مجموعة من العراقيين الذين اشتركوا في تصفية العسكريين البريطانيين الثلاثة. يُذكر أن المعلومات التي أدلي بها للجنة التحقيق أظهرت أن موسى قد تعرض ورفاقه الآخرون إلى اللكم والرفس وسُمعوا يصرخون من الألم، ورغم زيارة مسؤولين عسكريين للمعتقل الذي كانوا فيه فلم يتم اتخاذ أي إجراء لمنع إساءة المعاملة . وفي جلسة استماع بمحكمة بريطانية عام ٢٠٠٤، قال داوود موسى والد بهاء إنه ارتاع وشعر بالهلع من الحالة المزرية كانت عليها جثة ابنه عندما أحضر للتعرف عليها.

التحقيق في ملف الكهرباء

اللجنة التحقيقية النيابية: مجلس النواب يستجوب الشهرستاني بعد عطلة العيد

□ بغداد / المدى

أعلنت اللجنة التحقيقية النيابية بشأن عقود الكهرباء عن استمرار عملها في جمع الأدلة والوثائق الخاصة بملفات الفساد في عقود وزارة الكهرباء للسنوات الماضية وخاصة عقدي الشركتين الألمانية والكندية اللذين بلغت قيمتهما ١,٧ مليار دولار أميركي. وقال عضو اللجنة التحقيقية النائب عدي عواد إن "اللجنة لا تزال تعمل على جمع الأدلة والوثائق بخصوص الفساد في وزارة الكهرباء للسنوات الماضية"، مشيرا إلى أن "اللجنة جمعت تواقيع لغرض استجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني في مجلس النواب لمساءلته عن تلك العقود" وسيتم ذلك الاسبوع المقبل بعد الانتهاء من عطلة عيد الفطر المبارك . وأوضح عواد ان "الشهرستاني وعبر كتب رسمية خاطب وزارة الكهرباء بأنه اطلع على الشركتين الألمانية والكندية من خلال شبكة الانترنت وتأكد بأن الشركتين رصينتين"، لافتا الى أنه "كيف لحكومة عراقية تعتمد في تعاقداتها بمبالغ كبيرة على شبكة الانترنت". من جهته، أكد عضو لجنة النفط والطاقة النائب فرات الشرع أن مجلس النواب بانتظار النتائج التي ستعلن عنها اللجنة التحقيقية المكلفة بمتابعة ملف الكهرباء بعد عطلة العيد. وقال الشرع لـ "المدى": إن عمل اللجنة سيكون مكملا للجنة سابقة تابعة للجنة النفط والطاقة والتي ثبت لديها وجود فساد إداري ومالي كبير. وبين: بعد ذلك ظهرت اقتراحات لتطوير الكهرباء وهو وجود حركات استثمارية وان يكون للحكومات المحلية دور كبير وصلاحية عالية تعطى من اجل النهوض بواقع الكهرباء في المحافظات ومن ثم العراق بشكل كامل. وتابع أن اللجنة النيابية التحقيقية جمعت معلومات كافية وننتظر نتائجها بعد العيد لاسيما فيما يتعلق باستجواب الشهرستاني وفعلا جمعت ما يكفيها من الأصوات لاستجواب وزير الكهرباء وكالة بعد عطلة عيد الفطر. ويتولى الشهرستاني حاليا بالإضافة إلى منصبه نائبا لرئيس الوزراء إدارة وزارة الكهرباء بالوكالة بعد تكليفه من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي الذي وافق على استقالة وزير الكهرباء رعد شلال من منصبه على خلفية عقدي الكهرباء الفاسدين. ودافع الشهرستاني وشلال عن دورهما في العقود الوهمية المبرمة لتنفيذ مشاريع كهرباء بقيمة ١,٧ مليار دولار بالتأكيد أنهما بادرا إلى إلغائها وأن الحكومة العراقية لم تدفع أي دولار من هذا المبلغ، كما أنه تم رفع دعاوى قضائية ضد الشركتين. يذكر أن العراق يشهد منذ منتصف شهر شباط الماضي، العديد من الاحتجاجات على تردي الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء وطول ساعات انقطاع التيار إلى نحو ٢٠ ساعة يومياً خاصة بعد حلول فصل الصيف الذي بات يشهد فيه العراق استهلاكاً كبيراً لتشغيل مكيفات الهواء بسبب حرارة الجو التي تجاوزت الأسبوع الماضي عتبة ٥١ درجة مئوية. ويحتاج العراق على الأقل إلى ١٤ ألف ميغاواط لتلبية الطلب المرتفع على الطاقة في حين أن ما لديه حاليا لا يتجاوز سبعة آلاف ميغاواط.

أنباء

ضغوط خارجية وراء التردي الأمني

■ علل النائب عن التحالف الوطني مشرق ناجي تدهور الأوضاع الأمنية بسبب الخلافات بين زعماء الكتل السياسية، مشيراً إلى وجود ضغوطات خارجية على الكتل السياسية لزعزعة الوضع. وقال ناجي: "إن الوضع في العراق والعملية السياسية متأزمة وتحتاج إلى أن تكون هناك توافقات واتفاقات لا اختلافات". وأضاف ناجي أن الوضع الأمني المتردي سببه الخلافات بين الكتل السياسية وخاصة الخلافات بين زعماء الكتل السياسية، مطالباً جميع قادة الكتل السياسية بالعمل على تقديم أفضل الخدمات وعودة العراق إلى محيطه الإقليمي والدولي.

مقترح لتقاعد الموظف بعد ٢٥ عاماً

■ كشف النائب عن "العراقية البيضاء" عزيز المياحي عن وجود دراسة في وزارة التخطيط تقتضي إحالة الموظف إلى التقاعد بعد إنهائه ٢٥ عاما في الخدمة على أن يتقاضى ٨٠ بالمائة من راتبه. وأضاف المياحي: إن "هذا المقترح سيتم تقديمه قريبا إلى مجلس الوزراء ليتحول إلى مشروع قانون وإن هناك توجهات لدى غالبية القانون لدى وصوله إلى مجلس النواب". وأشار أن مجلس النواب سيحاول بعد تمرير هذا القانون وجعله يسري على كافة الذين أحيلوا على التقاعد قبل وبعد إقرار هذا القانون.

الوسط ينتقد تصريحات للأديب

■ أعتبر تحالف الوسط تصريحات وزير التعليم العالي علي الأديب بوجود تيارات متشددة في الجامعات العراقية دعوة مبطنة لتغيير المناهج، متهما الأديب بممارسة عمليات إقصاء وضغط على رؤساء الجامعات و ممارسة سياسة الحزب الواحد في الوزارة. وقال المتحدث باسم التحالف محمد إقبال إن "كيل الاتهامات للسعودية من دون دليل يثبت بأن هناك سلاحا جديدا يأتي بشكل متوالي إلى العراق شيء مؤسف"، مؤكدا أن "هناك تدريبات تجري في إيران لجماعات مسلحة وميليشيات تنفذ أجندات خاصة في العراق".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون